بقوله نسيا فانه لما حكم بحذف الاخيرة من اليائات واراد كليته بعد الحكمة من غير الاختصاص ببعض الصور وكان
في تصغير احوى خلاف هل الحذف فيه اعلال اولا اشار الى الحكم كذلك في الجميع على الافصح فقوله على الافصح اشارة
الى ان في بعض صور اجتماع اليائات خلافا في ان الحذف اعلال اولا ويظهر لك من هذا ان الاقتضاء الذي حمل هذا الشارح
على تقسيمه ممنوع فان تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا لا يقتضي جواز قولك عطي حال الرفع يعرف بالتامل
قوله وقياس احوى اعلم ان احوى صفة سببه في الحوة وهي لون يخالطه الكمتة مثل صدا الحديد فاحوى
كاسود في عدم الاعلال اليه وهو مما يلي يا التصغير فيه الواو فلذا ذكره هاهنا وفي تصغيره الوجهان فمن اعل مصغر
الاسود بقيل مصغر احوى ومن لم يقل فيقول المذهب الاول اصل مصغر احوى أحيوو قلبت الواو الاخيرة ياء لا
نكسار ما قبلها فصار أحيوي ثم قلبت الواو الاولى ياء وادغمت في يا التصغير فيها فصار أحيي ثلث ياءات فحذف
الاخيرة ثم اختلفوا في ان الحذف اعلال ام اعتباطي فذهب سيبويه وعيسى بن عمرو كثير من النحويين الى ان الحذف اعتباطي وذهب
ابو عمرو الى انه اعلال ثم اختلف القائلين بانه اعتباطي في انه منصرف أولا فاختار سيبويه وكثير من النحويين انه غير منصرف
للصفة ووزن الفعل فان التصغير لا يمنع من اعتباره بدليل قولهم هو افيقل منك فيقال هذا احيي ورايت احيي
ومررت باحيي واختار عيسى بن عمر ومن تبعه انه منصرف فتقول هذا احي ورايت احيا ومررت باحي واستدل
عليه بوجهين الاول انهم صرفوا خيرا وشرا مع انهما في الاصل اخير واشر لما فات الوزن بالحذف لم يعتبروه
فكذا هاهنا واجيب عنه بان خيرا وزن الفعل وامثاله هي الهمزة الكاينة في الاول فلما حذفت فات بخلاف
ما نحن فيه اذ الهمزة باقية الوجه الثاني انهم قالوا في تصغير أعمى أعيم بالتنوين فدل على انهم صرفوه واجيب
عنه بان اصل أعيم أعيمي اعل اعلال قاض فصار أعيمي باسكان الياء ثم لم يعوض عن الاعلال التنوين بقي الياء الساكنة
في الرفع والجر ولا تنوين ومن يعوض عن الاعلال لا انه منصرف عنده يدل عليه قولهم افيقل منك كما تقدم
هذا كله على مذهب من يجعل الحذف اعتباطيا واما من يجعله اعلاليا وهو ابو عمرو فيقول أحي في الرفع والجر
فيرد عليه ان التنوين اما ان يجعل تنوين العوض او تنوين الصرف وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزمه
ان يقول عطي بكسر الياء في الرفع والجر ورايت عطيا في النصب اي لا فرق بين البابين ولا قايل به واما الثاني فلوجهين
الاول ما ذكرنا آنفا ولان اعلاله عنده كاعلال قاض الثاني انه يلزمه صرف أفيقل اذا التصغير كما دخل في أحي
دخل في أفيقل فان قال ابو عمرو الفرق ان أفيقل باق على كمال صيغة أفعل وهذا احي علتها بالحذف اجيب
بان الاعلال غير مخل بالوزنة بدليل منع صرف أعيلا فان قال الفرق بين أعيلا ومن احي لان الاعلال في أعيلا انما بعثه
ليس لكونه في احي كذلك فمنع صرف أعيلا لبقاء الالف ولم يمنع احي لحذف الياء واجيب بان ثبوت الالف في اعيلا
ليس مانعا على منع صرفه لانه لو صرف لزال الالف لالتقاء الساكنين كزوال الياء على مذهبه حيث لو كان ممنوع صرفه
لثبوت الالف لزم الدور فثبت ان ما ذكره ابو عمرو وقولهم وهذا كله على مذهب من يجعل مصغر اسود واما من يعل
وسود اسيود فقياسه هاهنا اصله احيوو قلبت الواو الاخيرة ياء فحصل احيوي ثم يعل الياء الاخيرة
[illegible]

اعلال

١٨

اعلال قاض بالرفع والجر فمن مذهبه تعويض التنوين عن الاعلال نقول أحيو رفعا وجرا واحيوي نصبا ومن ليس
من مذهبه التعويض يقول احيوي في الرفع والجر واحيوي في النصب قوله وبزاد للمؤنث فرد ذكر ما يلزم التغيير
الواقع اما بالقلب او بالحذف او بالزيادة فلما فرغ من الاولين وما يتعلق بهما شرع في الثالث وقول يلحق الزيادة
اما حرف تانيث او لا فان لم يلحق حرف تانيث فاما كلمة براسها كما في بعيلبك او لا فان لم تلحق كلمة براسها فاما الذي تكون خلافه
او لا ههنا اربعة اقسام فان كان الاول وهو ان يلحق الزيادة حرف التانيث فاما ان يكون تاء او الفا مقصورة او ممدودة
فان كانت تاء فاما ان يكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا كصنوبرة في تصغير ضاربة وقايمة في تصغير المذكر
والمونث وان كانت مقدرة فتظهر في الثلاثي كعيينة في تصغير عين الا ما جاء شاذا عن التصغير والتقدير وعرينة في عرس شاذ
والقياس بالتاء لانها مونثان والعرس بالكسر امراة الرجل والعرس بالضم وليمة العروس يذكر ويونث والحاق
التاء بها لان العرس في الاصل مصدر سمي به والمنظر الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر قال في الصحاح الحرب تونث
يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المازني لانه في الاصل مصدر وقال
المبرد الحرب قد يذكر وانشد وهو كذا الحرب عفا عفانه شرحها حرب يلتظى حرابه ... الطاير بجناحيه
اي حتى وطاء حراب الحرب جوفها من اسفلها الى اعلاها والاظهر في الرباعي للاستعمال وندرته وورية قيل في وجه
الحاق التاء بها ان الظروف كلها مذكر غيرهما فلو لم يظهر التاء فيهما لظن انهما مذكران وذلك لانهم لا ينفرطها بالاخبار عنهما لانهما ظرفان
للظرفية ولا بوصفهما ولا باعادة الضمير عليهما الا بالتصغير فقط ولان الكراع بمعنى المكان ومعنى الخيمة والورا بمعنى ولد الولد
ومعنى الجهة تصغيرهما بدون التاء يوهم انهما بمعنى المكان ولد الولد فاثبت التاء لازالة هذا الوهم وان كانت الفا مقصورة
وهي بنت خمسة الاسم نحو حبلى وان كانت خامسة فما فوقها حذفت استثقالا فيقول في جحجبى وهو اسم رجل سيتد
وفي تومه جحيجب وفي حولايا وهو علم مكان حويلي والما قيل حويلي لانه لما حذفت الف التانيث بقيت حولاي فقلبت الالف ياء
لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة فصار حويلي منصرفا لان منع الصرف انما كان لالف التانيث
والالف تانيث وان كانت ممدودة تثبت سواء كانت في الثلاثي او في غيره لانها لما زادت على حروف بنيت كلمة
اخرى فتثبت كما يثبت بكل في بعيلبك والتانيث الكلمة الثانية في بعيلبك لئلا يلتبس بتصغير غير المركب وتركوا ما يلي
الثاني مفتوحا تشبيها بتاء التانيث ولذا صغر المصدر فان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والنون من حيث
انه نازل منزلة ذيلية وتتمته نزولهما بتلك المنزلة وكذا المركب المتضمن للحرف والمضاف فيقول خميسة عشر
سواء اردت العدد او سميت به وفي اثني عشر واثنتي عشرة ثنيا عشر وثنيتا عشرة وفي اثني عشر
وعبيد الله وطلحة حكم قسم الثاني ايضا وهو ان يكون الزيادة كلمة براسها قوله وهو والمدة الواقعة هذا هو القسم
الثالث وهو ان يكون الزيادة هي المدة فتلك المدة اما ثانية اما ثالثة او رابعة ذكر الثانية فيما قبل فان كانت ثالثة
تاثير فالواو والثالثة في قوله اذا ولي يا التصغير للمناسبة المذكورة وانما وصلنا الى ذكر الرابعة وهي ان كانت

Copyright © King Saud University